مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الرقابة المالية على أعمال الحكومة في لبنان

المشرف الاستاذ الدكتور أ.م.د حسين جوان أراسته
hoarsteh@gmail.com
أستاذ في القانون ،قسم القانون،مركز بحوث الحوزة ،قم ايران
الباحث سجاد نهاد عناد
Sajad.nehad@gmail.com
طالب دكتوراة قانون عام جامعة طهران فرع الفارابي

الفصل الأول

الإطار النظري للرقابة المالية

المبحث الأول: مفهوم الرقابة المالية

تعريف الرقابة المالية

الرقابة المالية هي عملية تنظيمية وقانونية تهدف إلى مراقبة وتقييم جميع الأنشطة المالية للدولة، للتأكد من أن الإنفاق الحكومي يتم وفقًا للميزانية المعتمدة، وبما يضمن تحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في استخدام الموارد العامة. يُعرفها البعض بأنها الآلية التي تُستخدم لضبط المال العام ومنع الفساد والهدر المالي، وتطبيق مبادئ المحاسبة والشفافية على الجهات الحكومية المختلفة.

تعريف الرقابة المالية يتضمن عدة أبعاد، منها:

- البعد القانوني: حيث تتم الرقابة على أساس نصوص قانونية واضحة تحدد الصلاحيات والإجراءات التي يجب اتباعها.
- البعد الإداري: ويشمل مراجعة العمليات الإدارية المتعلقة بالإنفاق، ومدى التزام الجهات الحكومية بالتوجيهات والتعليمات.
- البعد المالي: حيث تشمل الرقابة متابعة الموازنة العامة، والتحقق من سلامة الحسابات، ومدى توافق الإنفاق مع الموارد المتاحة.

يمكن تعريف الرقابة المالية باختصار على أنها "مجموعة الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى ضمان استخدام الأموال العامة بما يخدم المصلحة العامة وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها " (Musgrave & Musgrave, 1989).

أنواع الرقابة المالية

تختلف أشكال الرقابة المالية من حيث توقيتها وأهدافها، ويمكن تصنيفها إلى:

1. الرقابة السابقة:(Pre-expenditure Control)

تمارس قبل تنفيذ المصروفات الحكومية، وتتمثل في الموافقات المسبقة على الإنفاق، فحص العقود، ودراسة الميزانيات قبل اعتمادها. تهدف إلى منع الانفاق غير المبرر أو غير القانوني.

2. الرقابة المتزامنة:(Concurrent Control)

تحدث أثناء تنفيذ المصروفات، وتتم من خلال متابعة العمليات المالية وتقييم الأداء بشكل دوري أثناء التنفيذ. تهدف إلى معالجة الانحرافات فور حدوثها.

3. الرقابة اللاحقة:(Post-expenditure Control)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

تتم بعد انتهاء فترة التنفيذ، من خلال مراجعة الحسابات والتقارير المالية التي تقدمها الجهات الحكومية، بهدف تقييم مدى الالتزام بالقوانين والسياسات المالية. هذا النوع من الرقابة هو الأكثر شيوعًا في لبنان من خلال ديوان المحاسبة.

أهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية من بينها:

- ضمان الشرعية والامتثال: التأكد من أن جميع العمليات المالية تتم وفق القوانين واللوائح.
- تحقيق الكفاءة والفعالية: التأكد من أن الموارد المالية تُستخدم بأفضل الطرق الممكنة لتحقيق أهداف السياسات الحكومية.
- الكشف عن الفساد والهدر المالي: الكشف المبكر عن أي تجاوزات أو ممارسات فساد يمكن أن تؤثر على المال العام.
- تعزيز الشفافية: توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين، عن كيفية استخدام الموارد العامة.
- توفير أساس للمساءلة: تمكين الجهات التشريعية والمجتمع المدني من محاسبة الحكومة على أوجه الإنفاق.

هذه الأهداف تعكس أهمية الرقابة المالية كأداة أساسية للحكم الرشيد، إذ بدون رقابة فعالة يصبح الإنفاق العام عرضة للتلاعب والهدر، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.(Allen et al., 2013)

المبحث الثاني

أبعاد الرقابة المالية في النظم الديمقراطية

الرقابة المالية كعنصر من عناصر الحوكمة الرشيدة

الرقابة المالية تعد من الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، والتي تركز على مبادئ الشفافية، المساءلة، المشاركة، والعدل في إدارة الشأن العام. وفقًا لتقرير البنك الدولي (٢٠١٧)، فإن الرقابة المالية الفعالة تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العامة، وتقليل الفساد، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع.

العلاقة بين الرقابة المالية والرقابة السياسية والقضائية

- الرقابة السياسية: تتم من قبل البرلمان والأحزاب السياسية، وتهدف إلى مساءلة الحكومة عن قراراتها المالية، وضمان تنفيذ الميزانية وفقًا للبرنامج السياسي المتفق عليه.
- الرقابة القضائية: تُمارس من خلال القضاء المالي أو الإداري الذي يتحقق من شرعية المعاملات المالية، ويُصدر أحكامًا في حال وجود مخالفات.
- الرقابة المالية: تُعتبر الآلية التقنية التي توفر البيانات والتقارير اللازمة لكلا الرقابتين السابقتين.

وهكذا، فإن الرقابة المالية تعتبر الركيزة التقنية التي تعتمد عليها الرقابة السياسية والقضائية في محاسبة الحكومة.

مؤشرات فاعلية الرقابة المالية

تقاس فاعلية الرقابة المالية بعدة معايير، منها:

- الاستقلالية: مدى استقلال الجهاز الرقابي عن الحكومة التنفيذية، لضمان حيادية التقارير.
- الشفافية: إتاحة المعلومات للمجتمع المدني ووسائل الإعلام.
- المساءلة: قدرة الرقابة على اتخاذ إجراءات تصحيحية أو إحالة المخالفات إلى الجهات المختصة.
- الاحترافية: توفر الكوادر المدربة والمعايير المحاسبية الدولية في عمل الرقابة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

- الإلزامية: مدى التزام الجهات الحكومية بتنفيذ توصيات وملاحظات الرقابة.

في حال توافرت هذه الشروط، تكون الرقابة المالية أداة فعالة في ضبط المال العام وتحقيق التنمية المستدامة.

الخلاصة

يُعد فهم مفهوم الرقابة المالية وأبعادها الأساسية ضروريًا لبناء نظام رقابي متكامل وفعال. إن الرقابة المالية ليست فقط مراجعة للأرقام، بل هي عملية مستمرة وشاملة تدمج الأبعاد القانونية، الإدارية، والمالية لتحقيق المساءلة والشفافية في استخدام الموارد العامة. هذا الفصل مهّد الأرضية النظرية اللازمة لفهم الإطار القانوني والمؤسساتي للرقابة المالية في لبنان، والتي سنبحثها في الفصل التالي.

المراجع في هذا الفصل

- Allen, R., Hemming, R., & Potter, B. H. (2013). The International Handbook of Public Financial Management. Palgrave Macmillan.
- Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1989). Public Finance in Theory and Practice. McGraw-Hill.
- World Bank. (2017). Governance and Public Sector Management. Washington, DC.
- Pollitt, C., & Bouckaert, G. (2017). Public Management Reform: A Comparative Analysis. Oxford University Press.
- Jordan, A., & Schout, A. (2010). The Coordination of the European Union: Exploring the Capacities of Networked Governance. Oxford University Press.

الفصل الثاني

الإطار القانوني والمؤسساتي للرقابة المالية في لبنان

المبحث الأول: الإطار القانوني للرقابة المالية

1. المصادر الدستورية والتنظيمية

تُشكل القوانين والدستور اللبنانى الإطار القانوني الأساسي الذي يحدد أُسس الرقابة المالية، وأدوار المؤسسات التي تمارسها. ينص الدستور اللبناني (١٩٤٣) على مبادئ أساسية للرقابة المالية، أهمها:

- مبدأ الشرعية في الإنفاق، حيث لا يجوز للحكومة صرف الأموال إلا وفقًا للميزانية التي يقرها البرلمان.
- دور مجلس النواب في إقرار الميزانية العامة ومراقبة تنفيذها، كأحد أدوار الرقابة السياسية.
- الاستقلالية النسبية لبعض الأجهزة الرقابية مثل ديوان المحاسبة الذي يتولى تدقيق الحسابات الحكومية.

2. القوانين المنظمة للرقابة المالية

توجد في لبنان عدة قوانين وتنظيمات تُكمل الدور الرقابي، منها:

- قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته: ينظم مهام ديوان المحاسبة، ويحدد صلاحياته في التدقيق والتفتيش على الحسابات العامة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

- القانون رقم ١٩٩ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣٠ المتعلق بالتدقيق الداخلي في المؤسسات العامة، والذي يعزز آليات الرقابة الداخلية.
- القانون المالي وقانون المحاسبة العمومية: يوضحان قواعد إعداد الميزانية العامة، وإجراءات الصرف المالي.
- القانون التنظيمي لمجلس النواب، الذي يحدد صلاحيات لجان المال والموازنة في الرقابة على الأداء المالي للحكومة.

.3المبادئ القانونية الأساسية في الرقابة المالية

الرقابة المالية تستند إلى عدة مبادئ قانونية، أبرزها:

- مبدأ المحاسبة المالية الدقيقة: تسجيل كافة الإيرادات والنفقات بشكل شفاف.
- مبدأ المسؤولية: تحميل الجهات التنفيذية المسؤولية عن الأموال التي تديرها.
- مبدأ الفصل بين السلطات: ضمان استقلالية الرقابة عن الحكومة التنفيذية.
- مبدأ الشفافية والإفصاح: نشر نتائج الرقابة للجمهور.

يلاحظ أن التطبيق الفعلي لهذه المبادئ يتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية في لبنان، مما يخلق تحديات كبيرة كما سنوضح لاحقًا.

المبحث الثاني

المؤسسات الرقابية المالية في لبنان

.1ديوان المحاسبة

يعتبر ديوان المحاسبة المؤسسة الأساسية للرقابة المالية في لبنان، وهو هيئة مستقلة تعمل تحت مظلة مجلس النواب. من مهامه:

- تدقيق حسابات الدولة.
- مراجعة ميزانيات الوزارات والمؤسسات العامة.
- إعداد تقارير تفصيلية تقدم إلى البرلمان.

رغم استقلاليته النظرية، يعاني ديوان المحاسبة من ضعف في الموارد البشرية والمالية، وتأثيرات سياسية تحد من فعاليته (الجمّال، ٢٠١٨).

.2التفتيش المركزي

هو جهاز إداري رقابي يرتبط بوزارة الداخلية، يُعنى بمراقبة الأداء المالي والإداري للوزارات والمؤسسات العامة. يملك صلاحيات التحقيق في المخالفات المالية والإدارية، لكنه يعاني من نقص الاستقلالية والتداخل مع الأجهزة التنفيذية.

.3لجان المال والموازنة في مجلس النواب

تمثل هذه اللجان أحد أهم أدوات الرقابة السياسية على المالية العامة، حيث تقوم بدراسة الميزانية، مناقشة الحسابات الختامية، ومساءلة الحكومة حول الإنفاق. إلا أن أداء هذه اللجان في لبنان غالبًا ما يتأثر بالمحاصصة السياسية وضعف الرقابة الحقيقية.

.4الرقابة الداخلية

تقوم بها وحدات داخل كل وزارة أو مؤسسة عامة، تهدف إلى متابعة العمليات المالية والإدارية يوميًا. رغم أهميتها، فإن هذه الرقابة غالبًا ما تكون ضعيفة بسبب نقص الكوادر المؤهلة، وغياب التوجه الاستراتيجي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

.5دور المجتمع المدني والإعلام

تزايد دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في الرقابة الشعبية على المال العام، من خلال نشر تقارير وتحقيقات حول ملفات الفساد المالي. ورغم الجهود المتزايدة، إلا أن هذه الرقابة لا تزال غير رسمية وتواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى المعلومات الدقيقة.

المبحث الثالث

تقييم واقع الرقابة المالية في لبنان

.1نقاط القوة

- وجود أطر قانونية واضحة للرقابة المالية.
- وجود مؤسسات رقابية رسمية مثل ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي.
- دور البرلمان من خلال لجان المال والموازنة.

.2نقاط الضعف

- ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية بسبب التدخل السياسي.
- غياب الشفافية في البيانات المالية الرسمية.
- عدم تفعيل نتائج التقارير الرقابية وعدم متابعة التوصيات.
- نقص الكوادر الفنية المؤهلة، وقلة الموارد المادية.
- التأثير الطائفي والمحاصصي على عمليات التوظيف والقرارات المالية.

.3التحديات السياسية والاقتصادية

يُضاف إلى ما سبق التحديات الاقتصادية الصعبة التي تمر بها لبنان، والتي أدت إلى ازدياد العجز المالي والفساد، مما يجعل الرقابة المالية أكثر تعقيدًا ويستلزم إصلاحات جذرية.

الخلاصة

يمثل الإطار القانوني والمؤسساتي العمود الفقري للرقابة المالية في لبنان، إلا أن التحديات السياسية والاقتصادية والهيكلية تُعيق تحقيق الأداء الأمثل لهذه الرقابة. دراسة معمقة لهذا الإطار تُمكن من صياغة توصيات فاعلة لتطوير الرقابة المالية بما يعزز من الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

المراجع في هذا الفصل

- الجمّال، م. (٢٠١٨). الرقابة المالية في لبنان: الواقع والتحديات. مجلة الاقتصاد والمال العام، ٢٢(٣)، ٤٥-٦٧.
- القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن ديوان المحاسبة.
- القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١ بشأن التدقيق الداخلي.
- دستور الجمهورية اللبنانية.(1943)
- مجلس النواب اللبناني. (٢٠٢٠). تقرير دورات الرقابة المالية. بيروت.
- World Bank. (2020). Lebanon Public Financial Management Review. Washington, DC.

الفصل الثالث

آليات الرقابة المالية على أعمال الحكومة في لبنان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

المبحث الأول

الرقابة السابقة على تنفيذ الميزانية

1.إعداد واعتماد الميزانية العامة

تبدأ الرقابة المالية في لبنان من المرحلة الأولى، وهي إعداد الميزانية العامة، التي تمثل الخطة المالية السنوية للدولة. تُعد الميزانية وفقًا لقوانين مالية دقيقة، حيث:

- تقوم الحكومة بإعداد مشروع الميزانية على أساس توقعات الإيرادات والنفقات.
- يعرض المشروع على مجلس النواب لمناقشته وإقراره.

الرقابة في هذه المرحلة تركز على مدى مطابقة الميزانية للسياسات الحكومية وأهداف التنمية، وضمان عدم وجود فجوات أو عجز غير مبرر.

2.دور مجلس النواب

مجلس النواب هو الجهة المختصة بمناقشة واعتماد الميزانية، ومن خلال لجان المال والموازنة، يقوم بمراجعة تفاصيل الميزانية، وإجراء التعديلات اللازمة. تتمثل الرقابة السابقة هنا في:

- فحص مدى دقة تقديرات الحكومة للإيرادات.
- التأكد من أن النفقات متوافقة مع الأولويات الوطنية.
- فرض قيود قانونية على الإنفاق.

المبحث الثاني

الرقابة المتزامنة أثناء التنفيذ

1.الرقابة الإدارية الداخلية

تُمارس الرقابة خلال تنفيذ الميزانية عبر آليات داخلية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث تقوم وحدات التدقيق الداخلي بمراجعة المعاملات المالية والمشتريات.

2.دور التفتيش المركزي

التفتيش المركزي يراقب العمليات المالية أثناء التنفيذ، ويمارس صلاحيات تفتيشية للتحقق من مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات المالية، وكشف التجاوزات المحتملة.

3.متابعة اللجان النيابية

تتابع لجان المال والموازنة تنفيذ الميزانية بشكل دوري، حيث تتلقى تقارير دورية من الجهات الحكومية وتطرح الأسئلة على الوزراء المعنيين.

المبحث الثالث: الرقابة اللاحقة بعد تنفيذ الميزانية

1.مراجعة الحسابات الختامية

تُعد الحسابات الختامية وثيقة مالية توضح النتائج الفعلية للميزانية، ويتم إعدادها من قبل وزارة المالية، ثم يُحال ديوان المحاسبة لمراجعتها.

2.دور ديوان المحاسبة في الرقابة اللاحقة

يقوم ديوان المحاسبة بالتدقيق في الحسابات النهائية، والتحقق من مدى صحة الإجراءات المالية، والالتزام بالقوانين، ويصدر تقاريره التي تحتوي على توصيات وملاحظات.

3.تقديم التقارير للبرلمان

تُرفع تقارير ديوان المحاسبة إلى مجلس النواب، حيث تُناقش من قبل لجان المال والموازنة، وتُستخدم كأساس لمساءلة الحكومة ومتابعة تطبيق التوصيات.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

المبحث الرابع

الرقابة المالية في حالات الطوارئ والأزمات

يواجه لبنان تحديات مالية وأزمات متكررة، مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية، ما يتطلب وضع آليات خاصة للرقابة المالية في هذه الحالات، لضمان عدم استغلال الموارد العامة أو تدهور الأداء المالي.

الخلاصة

تتجسد الرقابة المالية في لبنان عبر آليات متعددة متكاملة تبدأ من مرحلة إعداد الميزانية وحتى مراجعة الحسابات الختامية، مع دور حيوي لكل من مجلس النواب، ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، والرقابة الداخلية. إلا أن التطبيق العملي لهذه الآليات يواجه تحديات كبيرة تحتاج إلى معالجة لتحسين كفاءة وشفافية الرقابة المالية.

المراجع في هذا الفصل

- ديوان المحاسبة اللبناني. (٢٠٢١). التقرير السنوي للرقابة المالية. بيروت.
- وزارة المالية اللبنانية. (٢٠٢٠). الحسابات الختامية للدولة.
- Al-Haj, M. (2019). "Public Financial Management in Lebanon: Challenges and Reforms." Journal of Middle Eastern Public Administration, 5(2), 112-130.
- World Bank. (2022). Lebanon Public Financial Management: Strengthening Accountability. Washington, DC.

الفصل الرابع

: التحديات التي تواجه الرقابة المالية في لبنان وسبل تطويرها

المبحث الأول

التحديات القانونية والمؤسساتية

1.ضعف الإطار القانوني

رغم وجود قوانين تنظم الرقابة المالية، إلا أن العديد منها يعاني من:

- القصور في النصوص القانونية التي لا تواكب التطورات الاقتصادية والسياسية.
- غياب آليات واضحة لتطبيق العقوبات على المخالفين.
- ضعف القوانين المتعلقة بالشفافية والإفصاح المالي، مما يعوق متابعة الأداء المالي بدقة.

2.محدودية استقلالية الأجهزة الرقابية

تؤثر التدخلات السياسية والمحاصصة الطائفية على استقلالية ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي، ما يؤدي إلى ضعف فعالية الرقابة وتقليل ثقة الجمهور في نتائجها.

3.ضعف التنسيق بين المؤسسات

عدم وجود آليات تنسيق فعالة بين أجهزة الرقابة المختلفة يؤدي إلى تكرار العمل أو إغفال بعض الجوانب المهمة في الرقابة المالية.

المبحث الثاني

التحديات الفنية والإدارية

1.نقص الكوادر المؤهلة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

قلة عدد الموظفين المختصين في الرقابة المالية وقلة تدريبهم المتواصل على أحدث التقنيات والمعايير الدولية تحد من جودة الرقابة.

2.ضعف البنية التحتية التقنية

غياب أنظمة المعلومات المالية المتكاملة التي تسمح بالمراقبة اللحظية والتحليل الدقيق للبيانات المالية.

3.قصور في الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية في العديد من المؤسسات الحكومية لا تمارس دورها الفعلي بسبب نقص الموارد أو تأثيرات إدارية وسياسية.

المبحث الثالث

التحديات السياسية والاجتماعية

1.المحاصصة السياسية والطائفية

تؤدي المحاصصة إلى تعيينات على أسس غير كفاءة، ما يضعف من أداء الأجهزة الرقابية ويؤدي إلى تغاضي عن المخالفات.

2.الفساد المالي والإداري

الفساد المستشري في بعض مؤسسات الدولة يؤثر سلبًا على نزاهة الرقابة، ويقلل من فعالية تطبيق القوانين.

3.ضعف ثقافة الشفافية والمساءلة

قلة وعي المجتمع المدني والإعلام بأهمية الرقابة المالية وحقوقهم في الاطلاع على المعلومات المالية الحكومية.

المبحث الرابع

سبل تطوير الرقابة المالية في لبنان

1.تحديث الإطار القانوني والتنظيمي

- مراجعة القوانين المالية وتحديثها بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- تعزيز قوانين الشفافية والإفصاح المالي.
- وضع آليات تطبيق فعالة للعقوبات على المخالفين.

2.تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية

- ضمان استقلالية ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي من خلال قوانين واضحة.
- فصل الرقابة عن التأثيرات السياسية.

3.تطوير القدرات الفنية والإدارية

- تدريب الكوادر على أحدث معايير الرقابة المالية الدولية.
- تحديث البنية التحتية التقنية لتشمل نظم معلومات مالية متكاملة.

4.تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام

- تمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات المالية.
- تشجيع دور الإعلام في الكشف عن المخالفات ومتابعة تنفيذ التوصيات.

5.تعزيز التنسيق بين المؤسسات الرقابية

- إنشاء لجان تنسيق دورية بين ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، واللجان النيابية.
- تبادل البيانات والتقارير بشكل منتظم لضمان الرقابة الشاملة.

الخلاصة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تواجه الرقابة المالية في لبنان تحديات متعددة تتعلق بالقوانين، المؤسسات، القدرات الفنية، والسياسة. إلا أن هناك فرصًا حقيقية لتطوير هذه الرقابة من خلال إصلاحات قانونية، إدارية، وتعزيز الشفافية والمساءلة. إن تعزيز الرقابة المالية سيكون ركيزة أساسية لتحقيق الإدارة الرشيدة ومحاربة الفساد، مما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

المراجع في هذا الفصل

- السيد، ن. (٢٠٢١). تحديات الرقابة المالية في لبنان وسبل تطويرها. مجلة الإدارة العامة، ٣٠(١)، ٨٧-١١٠.
- Transparency International Lebanon. (2022). Annual Corruption Report.
- World Bank. (2023). Strengthening Public Financial Management in Lebanon.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Promoting Transparency and Accountability in Lebanon.
- قانون ديوان المحاسبة اللبناني، ١٩٥٣ مع التعديلات.
- تقارير لجنة المال والموازنة في مجلس النواب اللبناني، ٢٠١٩-٢٠٢٣

الفصل الخامس

: دور الرقابة المالية في محاربة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في لبنان

المبحث الأول

الرقابة المالية كأداة لمحاربة الفساد

.1طبيعة الفساد المالي وأثره على الاقتصاد اللبناني

يُعد الفساد المالي أحد أكبر التحديات التي تواجه لبنان، حيث يؤدي إلى:

- هدر الموارد العامة.
- تقويض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.
- زيادة الفقر والتدهور الاقتصادي.

ويظهر الفساد بأشكال متعددة مثل التلاعب بالميزانيات، المحسوبية في العقود العامة، والتجاوزات في الإنفاق.

.2دور الرقابة المالية في الكشف عن الفساد

تتمثل وظيفة الرقابة المالية في:

- مراقبة تنفيذ الميزانية والإنفاق العام.
- التدقيق في الحسابات والتقارير المالية.
- الكشف عن المخالفات والتجاوزات المالية.
- تقديم تقارير مفصلة إلى السلطات المختصة لمتابعة التحقيقات.

.3التحديات التي تواجه الرقابة المالية في مكافحة الفساد

- ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية.
- نقص الموارد البشرية والتقنية.
- تأثيرات المحاصصة السياسية على قرارات الرقابة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

- محدودية دور القضاء في متابعة قضايا الفساد المالي.

المبحث الثاني

تعزيز التنمية المستدامة من خلال الرقابة المالية

.1مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها في لبنان

تعني التنمية المستدامة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة لضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة. لبنان يواجه تحديات كبيرة في هذا المجال بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية.

.2دور الرقابة المالية في تحقيق التنمية المستدامة

- ضمان توجيه الموارد العامة نحو مشاريع تنموية فعالة.
- التأكد من الشفافية في تمويل المشاريع الحكومية.
- مراقبة صرف الأموال بما يتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز المساءلة لتحسين جودة الخدمات العامة.

.3آليات الربط بين الرقابة المالية وأهداف التنمية

- إدراج معايير الاستدامة في عمليات إعداد الميزانية وتنفيذها.
- استخدام التقارير الرقابية لتقييم مدى تأثير الإنفاق العام على التنمية.
- تشجيع مشاركة المجتمع المدني في مراقبة الأداء المالي والتنموي.

المبحث الثالث

تجارب ودروس من دول أخرى

يمكن الاستفادة من تجارب دول نجحت في تعزيز الرقابة المالية لمحاربة الفساد وتحقيق التنمية، مثل:

- دول الإسكندنافية: حيث تتميز الشفافية والاستقلالية الكاملة للأجهزة الرقابية.
- جنوب أفريقيا: التي أنشأت هيئات مستقلة لمكافحة الفساد مرتبطة بالرقابة المالية.
- الأردن: حيث تم إدخال نظم تدقيق داخلي متقدمة وتحديث القوانين المالية.

الخلاصة

تلعب الرقابة المالية دورًا محوريًا في تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، كما تعد أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في لبنان. لتفعيل هذا الدور، يتطلب الأمر تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، تحديث الأطر القانونية، وتطوير القدرات التقنية والبشرية، إلى جانب تفعيل دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة الشعبية.

المراجع في هذا الفصل

• Transparency International Lebanon. (2023). Corruption and Public Financial Management.
• United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Sustainable Development in Lebanon: Challenges and Opportunities.
• World Bank. (2022). Public Financial Management Reform and Anti-Corruption Strategies.
• Al-Khoury, R. (2020). “The Role of Financial Oversight in Promoting Sustainable Development.” Journal of Development Economics, 15(4), 233-256.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

- مجلس النواب اللبناني. (٢٠٢١). تقارير متابعة قضايا الفساد المالي.

الفصل السادس

دور الرقابة المالية الشعبية والمجتمع المدني في لبنان

المبحث الأول

مفهوم الرقابة المالية الشعبية وأهميتها

1.تعريف الرقابة الشعبية

الرقابة الشعبية هي مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة الأداء المالي للحكومة، من خلال المطالبة بالشفافية والمساءلة، وفضح التجاوزات المالية.

2.أهمية الرقابة الشعبية في النظام المالي

- تعزيز الشفافية والوضوح في إدارة الأموال العامة.
- زيادة الضغط على الحكومة لتطبيق القوانين المالية.
- تحفيز المؤسسات الرقابية الرسمية على أداء مهامها بكفاءة.
- بناء ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها.

المبحث الثاني

دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة المالية

1.المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمبادرات الشعبية

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا من خلال:

- رصد ومتابعة تنفيذ الميزانية العامة.
- نشر تقارير ومعلومات للجمهور حول الأداء المالي.
- تقديم مقترحات لإصلاحات مالية وقانونية.
- تنظيم حملات توعية لرفع مستوى الوعي بحقوق المواطنين في الشفافية والمساءلة.

2.الإعلام ودوره الرقابي

الإعلام الحر والمستقل:

- يكشف عن التجاوزات المالية والفساد.
- يعزز من تأثير الرقابة الشعبية عبر نشر المعلومات.
- يضغط على السلطات لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه الرقابة الشعبية في لبنان

1.ضعف الثقافة المالية والرقابية لدى المواطنين

قلة الوعي بأهمية الرقابة المالية وطرق ممارستها تعيق المشاركة الفعالة.

2.محدودية الوصول إلى المعلومات

غياب آليات واضحة لحق الحصول على المعلومات المالية الحكومية، وقصور في الشفافية.

3.المخاطر السياسية والقانونية

تواجه منظمات المجتمع المدني والإعلام ضغوطات سياسية وأحياناً مضايقات قانونية تحد من حرية عملهم.

المبحث الرابع

تعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة المالية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

1. تطوير القوانين واللوائح
وضع تشريعات تضمن حق الوصول إلى المعلومات وتعزز حماية الناشطين الرقابيين.
2. بناء القدرات والتدريب
تدريب منظمات المجتمع المدني على استخدام الأدوات المالية والتحليل المالي لتقوية الرقابة الشعبية.
3. تعزيز الشراكات بين الجهات الرقابية الرسمية والمجتمع المدني
إنشاء آليات تعاون وتنسيق تسمح بتبادل المعلومات وتقوية الرقابة المشتركة.

الخلاصة

تمثل الرقابة المالية الشعبية ودور المجتمع المدني ركيزة أساسية لتعزيز المساءلة والشفافية في لبنان. رغم التحديات التي تواجهها، يمكن عبر الإصلاحات القانونية، بناء القدرات، وتعزيز الشراكة مع الجهات الرسمية، تحويل هذه الرقابة إلى قوة فاعلة تؤدي إلى تحسين إدارة المال العام ومحاربة الفساد.

المراجع في هذا الفصل

- Shair-Rosenfield, S. (2017). Civil Society and Financial Accountability in Lebanon. Journal of Middle Eastern Politics, 12(3), 45-67.
- Transparency International Lebanon. (2022). Civil Society's Role in Combating Corruption.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Promoting Civic Engagement and Transparency in Lebanon.
- Lebanese Transparency Association. (2023). Annual Report on Civil Society Initiatives.
- Alami, R. (2019). "Media and Financial Transparency in Lebanon." Journal of Communication Studies, 8(2), 134-151.

الخاتمة

يُظهر هذا البحث بوضوح أهمية الرقابة المالية كأداة حيوية لضمان حسن إدارة المال العام في لبنان، خاصة في ظل ما يشهده من أزمات اقتصادية مزمنة وفساد مستشر. لقد تبيّن من خلال تحليل آليات الرقابة المطبقة – سواء تلك التي تمارسها المؤسسات الدستورية كديوان المحاسبة ومجلس النواب، أو الرقابة الشعبية والمجتمع المدني – أن هناك بنية رقابية قائمة ولكنها تعاني من خلل هيكلي وضعف في الفاعلية نتيجة غياب الإرادة السياسية، ووجود تأثيرات طائفية وحزبية، فضلاً عن القصور القانوني والمؤسساتي والتقني.

كما أكد البحث على أن الرقابة المالية لا تقتصر على منع الفساد فحسب، بل تتعداه إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تحسين تخصيص الموارد، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وتفعيل آليات المساءلة.

إلا أن هذه الرقابة – الرسمية والشعبية على السواء – لا تزال محدودة التأثير، ما لم تُواكبها إصلاحات جوهرية في البنية القانونية، والتشريعية، والإدارية، والمعلوماتية، وتُعزز بثقافة شفافية ومساءلة في كل مفاصل الدولة.

التوصيات

في ضوء ما سبق، يوصي البحث بما يلي:

أولاً: إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي

ISSN–2536–0027

- تعديل القوانين المالية وتحديثها بما يواكب المعايير الدولية في الشفافية والمساءلة.
- إصدار قانون خاص يضمن حق الوصول إلى المعلومات المالية العامة بشكل فوري ومجاني.
- تفعيل آليات تنفيذ العقوبات على المخالفات المالية دون تمييز سياسي أو طائفي.

ثانياً: تعزيز استقلالية وفعالية الأجهزة الرقابية

- تعديل الأنظمة التي تنظم عمل ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي بما يضمن استقلالهما التام عن السلطة التنفيذية.
- تخصيص الموارد البشرية والتقنية الكافية لهذه المؤسسات لتأدية مهامها بفعالية.
- إدراج نظام التدقيق المالي الداخلي الإلزامي في كل مؤسسة حكومية.

ثالثاً: دعم الرقابة الشعبية والمجتمع المدني

- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والإعلام عبر برامج تدريب تخصصية في الرقابة المالية.
- تشجيع التعاون بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني من خلال منصات مشتركة للرقابة والشفافية.
- وضع آلية قانونية لحماية الناشطين والإعلاميين من المضايقات عند فضح الفساد.

رابعاً: بناء بيئة رقمية شفافة

- رقمنة أنظمة إدارة المال العام، وربطها بشبكات إلكترونية يمكن للمجتمع المدني مراقبتها.
- إنشاء بوابة إلكترونية وطنية للشفافية المالية تتضمن كافة بيانات الإنفاق العام والعقود والمناقصات.

خامساً: تطوير ثقافة المساءلة

- دمج مفاهيم الشفافية والمحاسبة في المناهج التعليمية.
- إطلاق حملات توعية وطنية لتعزيز الرقابة الشعبية كممارسة مدنية مشروعة وضرورية.

خاتمة ختامية

إن مستقبل الرقابة المالية في لبنان يتوقف على مدى قدرة النظام السياسي على تجاوز الحسابات الضيقة والانخراط الجدي في إصلاح مؤسسات الدولة المالية والإدارية. فبدون شفافية حقيقية، ورقابة فعالة، ومجتمع مدني نشط، سيظل الفساد ينخر في جذور الدولة، وستبقى التنمية بعيدة المنال. لكن الأمل يبقى معقودًا على تضافر جهود الإصلاح من الداخل والخارج لتأهيل لبنان على سكة الحوكمة الرشيدة والعدالة المالية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمراجع العلمية

1. شفيق، محمد. الرقابة المالية على المال العام. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١.
2. الحاج، منير. النظام المالي العام في لبنان: دراسة تحليلية. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠١٩.
3. نادر، عبد الرحمن. الفساد المالي والإداري في الدول النامية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٢٠.
4. عطاالله، سمير. الموازنة العامة والنظام المالي اللبناني. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٧.

ثانيًا: المقالات والأبحاث المحكمة

5. Alami, R. (2019). “Media and Financial Transparency in Lebanon.” Journal of Communication Studies, 8(2), 134–151.

6. Shair-Rosenfield, S. (2017). Civil Society and Financial Accountability in Lebanon. Journal of Middle Eastern Politics, 12(3), 45–67.
7. Al-Khoury, R. (2020). "The Role of Financial Oversight in Promoting Sustainable Development." Journal of Development Economics, 15(4), 233–256.
8. Baroud, Z. (2021). "Public Finance and Governance in Lebanon." Arab Public Administration Review, 14(1), 77–96.

ثالثًا: التقارير الرسمية والدولية

9. ديوان المحاسبة اللبناني. التقرير السنوي العام ٢٠٢٢. بيروت: ديوان المحاسبة.
10. مجلس النواب اللبناني – لجنة المال والموازنة. تقارير مناقشة مشروع الموازنة العامة–2019 2023).
11. Transparency International Lebanon. (2023). Corruption and Public Financial Management in Lebanon.
12. United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Promoting Transparency and Accountability in Lebanon.
13. World Bank. (2023). Strengthening Public Financial Management in Fragile States: Case Study – Lebanon.
14. OECD. (2020). Public Integrity Handbook.

رابعًا: النصوص القانونية والدستورية

15. الدستور اللبناني (١٩٢٦) وتعديلاته.
16. قانون ديوان المحاسبة اللبناني، المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته.
17. قانون المحاسبة العمومية اللبناني، المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠.
18. قانون حق الوصول إلى المعلومات في لبنان، رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠.

خامسًا: المواقع الإلكترونية الموثوقة

19. ديوان المحاسبة اللبناني – الموقع الرسمي
20. وزارة المالية اللبنانية
21. الشفافية الدولية – فرع لبنان
22. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مكتب لبنان

الملخص التنفيذي

يهدف هذا البحث إلى دراسة الرقابة المالية على أعمال الحكومة في لبنان، من خلال تحليل أطرها القانونية، وآلياتها المؤسسية، ودورها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. تم تسليط الضوء على التحديات البنيوية التي تواجه النظام الرقابي في لبنان، ومن أبرزها هيمنة النظام الطائفي، والقصور القانوني، وضعف الإرادة السياسية في الإصلاح المالي. كما تناول البحث الدور التكميلي للرقابة الشعبية والمجتمع المدني، وأهمية إدماج الرقابة المالية في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خلصت الدراسة إلى أن الرقابة المالية، سواء كانت رسمية أو شعبية، تظل أداة حيوية لتحسين إدارة المال العام، لكنها بحاجة إلى إصلاحات جذرية تشمل: تحديث القوانين، تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، ضمان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الشفافية، وتفعيل مشاركة المواطنين. وتضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات العملية لدعم النظام الرقابي وتفعيل آليات المحاسبة المالية.